انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر- دراسة تحليلية

Implications of oil price fluctuations on Algeria's macroeconomic balances - Analysis

بن ناصر عبد الحميد *
جامعة الجزائر3 – الجزائر
moradj1927@outlook.com

مصداع راضية
جامعة الجزائر3 – الجزائر
messedaa.radhia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/05 تاريخ القبول للنشر:2023/03/15 تاريخ النشر:2023/06/07

ملخص:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري حيث تشكل العائدات النفطية أهم مصدر لتمويل مختلف الخطط التنموية في الجزائر، ونظرا لعدم استقرار السوق النفطية العالمية فإن الاقتصاد الجزائري مرهونا بتقلبات أسعار النفط وأزماته، ولهذا فقد هدفت الورقة البحثية إلى الإحاطة بمدى تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط في السوق العالمية، حيث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع المعطيات والإحصائيات ذات الصلة بالموضوع.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية (الميزانية العامة، الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي التضخم) للاقتصاد الجزائري تتعرض للاختلال السلبي في توازناتها نتيجة للتقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط في السوق العالمية خاصة في حالة استمرار انخفاض الأسعار، مما يستدعي البحث عن مصادر لتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، قطاع المحروقات في الجزائر، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: O16، Q43، N77

Abstract:

The fuel sector is considered the backbone of the Algerian economy as oil revenues constitute the most important source of financing various development plans in Algeria. Due to the instability of the international oil market, the Algerian economy is related to the fluctuations in oil prices and crises. The research paper aimed at taking to consideration of the extent to which the macroeconomic changes in the Algerian economy were affected by the fluctuations in oil prices on the international market.

The study concluded that the macroeconomic variables (public budget, trade balance, gross domestic product (GDP) and inflation) of the Algerian economy which are exposed to negative imbalances due to fluctuations in oil prices in the international market, especially in case of continued price decline, which necessitates seeking resources to diversify the Algerian economy outside the oil sector.

Keywords: Oil prices, the oil market, the Algerian oil sector and the Algerian economy.

Jel Classification Codes: O16 ،Q43،N77

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد كان ولا يزال النفط المصدر الأساسي للطاقة حيث استطاع بواسطة خصائصه ألفريدة أن يسيطر على العالم باعتباره المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية والحياة اليومية لمختلف سكان العالم، فهو بذلك يعد شريان الحياة للكثير من القطاعات، والقوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي، والسوق النفطية سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له الأسعار من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، مما يؤثر على اقتصاديات الدول وبالأخص منها الدول المصدرة للنفط حيث ينعكس تذبذب الأسعار في الأسواق الدولية على الإيرادات المحققة في هذا القطاع، وهو ما يؤثر على المقدرة المالية لهذه الدول وبالتالي إنفاقها الاستثماري والإنتاجي، ولهذا أصبحت الدول الريعية رهينة الأزمات النفطية المختلفة.

ويحتل قطاع المحروقات موقع متميز في الاقتصاد الجزائري، ولهذا فهو يعتبر اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى نظرا لخصائص ومميزات الثروة النفطية التي تزخر بها الجزائر، وهو ما جعل تطوره مرهونا بعوائد هذا المورد الناضب الذي لا يعرف استقرارا في أسعاره في السوق الدولية، ولهذا فإن أي تقلبات تحدث على أسعار النفط سوف تسهل أو تعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

1.1. إشكالية الدراسة: باعتبار الجزائر بلد متفتح على العالم حيث 80% من نشاطه يحدث عن طريق المعاملات الاقتصادية العالمية سواء تجارة خارجية أو استثمار أجنبي مباشر، ومن جهة أخرى اعتمادها شبه كلي على الجباية البترولية كمصدر لتمويل مختلف الخطط التنموية، فإنها كباقي الدول الريعية خاصة عرضة للصدمات المعاكسة لتقلبات أسعار النفط مما يؤثر على مؤشرات توازناتها الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية (الميزانية العامة، الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري،...)، وفي هذا الصدد سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تغيرات أسعار النفط في السوق النفطية الدولية على التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية نحاول الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإمكانات المتاحة للجزائر في المجال الطاقوي؟
- كيف أثرت تغيرات أسعار النفط على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي للاقتصاد الجزائري؟

2.1. أهداف الدراسة: قد شكل البترول في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال مصدرا أساسيا للتمويل، حيث ترتبط الحركة التنموية للبلد بأسعار هذه المادة بشكل كبير، وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية كهدف أساسي نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار البترول في السوق العالمية، وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، وكذا تحديد الأثار والانعكاسات الناتجة عن التقلبات المختلفة لأسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

2. النفط والاقتصاد الجزائري: اعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ زمن طويل، وتحول إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصادياته، ولهذا ظهرت الصناعة النفطية التي تهتم بمجموعة النشاطات والعمليات الإنتاجية ذات الطابع ألفني والتنظيمي والإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية (إنتاج واستهلاك).

1.2 النفط الجزائري ومميزاته التنافسية:

1.1.2 لمحة تاريخية عن النفط الجزائري: تواجد النفط في الجزائر منذ القدم إلا أن الاستغلال الصناعي له بدأ منذ القرن العشرين، حيث شهدت سنة 1956 أولى الاكتشافات الكبرى للنفط الجزائري في الصحراء الجزائرية أين تم اكتشاف حقل حاسي مسعود الذي بدأ في الإنتاج سنة 1956، لذلك قامت الحكومة ألفرنسية بتشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء

لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية لتتوالى بعدها الاكتشافات، وبعد الاستقلال سنة 1962 بقيت الجزائر في تبعية خارجية لفرنسا إذ تضمنت اتفاقيات ايفيان ضمنيا للشركات ألفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، وهو ما انعكس سلبا على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما أدى بالسلطات الجزائرية إعطاء عناية خاصة لهذا القطاع، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك بموجب المرسوم 63-491 المؤرخ في 1963/12/31 مهمتها نقل وتسويق المحروقات، وتدعيما للإصلاحات المتوالية قامت الجزائر سنة 1968بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دافعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثاني عشر (rebah, 2006, p. 69)، وبعدها قامت بالانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك سنة 1969، ومن ثم الانضمام إلى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول سنة 1970 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي (نوري، 2012، صفحة 69).

وبعدها توالت الإصلاحات الهامة الدولة الجزائرية في القطاع النفطي وذلك بتعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحياتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية ومحرك للاستثمارات.

2.1.2 مميزات النفط الجزائري: يعتبر النفط الجزائري من أجود أنواع النفط على المستوى العالمي مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، حيث يتميز بانخفاض نسبة الهيدروكاربونات الثقيلة، مثل النفط المستخرج من البئر الأولى واد قطرين الذي كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته بـ0.835، وبذلك يعتبر نفط خفيف أي من أكثر أنواع النفط طلبا في الأسواق العالمية وذلك لإمكانية الحصول منه على أكبر كمية من المشتقات النفطية وخاصة المازوت (بودرامة، 2015، الصفحات 14-16).

كما يتميز النفط الجزائري كذلك بانخفاض نسبة الكبريت فيه مثل نفط الجزائر الأساسي المعروف ب"صحاري بلند" مما يجعله من أجود أنواع النفط وذلك لسهولة تكريره، حيث أنه لا يتسبب في إتلاف الآلات عند عملية التكرير عكس أنواع النفط الأخرى الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت، إضافة أن أهم المنتجات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط إذ يمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

ومن جهة أخرى، يعتبر الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، وذلك لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية، وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى" بالفرق الناجم عن النقل" وهو ما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا ونيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وإنجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي، وبهذا اكتسب النفط الجزائري مكانة اقتصادية عالمية، وأصبحت الجزائر من أهم ألفاعلين في السوق النفطية العالمية وأحد أهم الأقطاب النفطية والغازية على المستوى الدولي (سني، 2019).

2.2 الإمكانات النفطية في الجزائر: تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تجعلها تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للبترول" أوبك "وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاكتشافات الجديدة والاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج.

1.2.2. حجم الاكتشافات من النفط والغاز في الجزائر: كانت مساعي الجزائر حثيثة لتطوير جهود البحث عن الثروة النفطية حتى أنها رخصت للمستثمرين الأجانب بذلك منذ 1985، والشكل التالي يوضح اكتشافات النفط والغاز خلال العقد الأخير.

الشكل رقم(01): تطور عدد اكتشافات النفط والغاز الطبيعي في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)

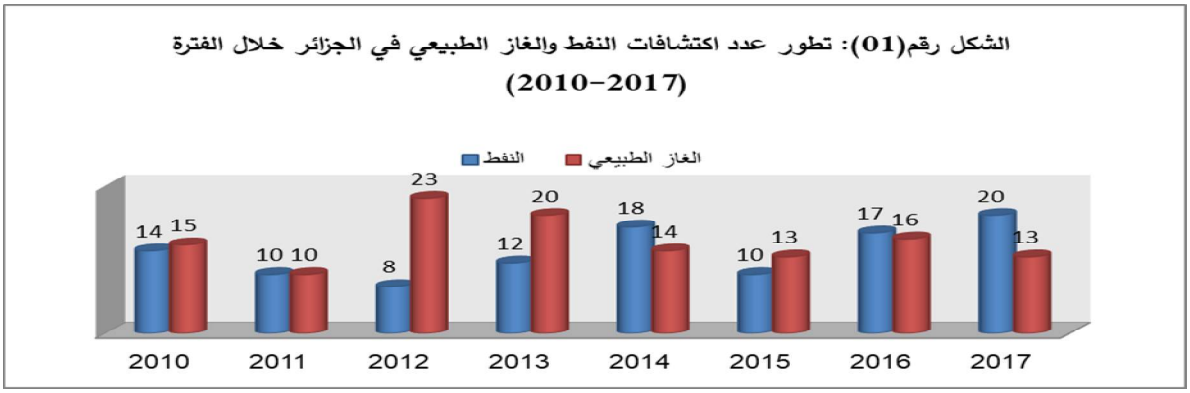

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، 2018، ص 20 و22.

من خلال الرسم البياني رقم(01) نلاحظ أن حجم الاكتشافات خلال السنوات الأخيرة تطور بشكل ايجابي سواء في النفط أو الغاز، إذ بلغ حجم الاكتشافات من الغاز الطبيعي الحد الأقصى سنة 2012 ب 23 اكتشاف، بينما اكتشافات النفط فبلغت أقصاها سنة 2017 ب 20 اكتشاف، وهو ما جعل الجزائر تحتل الصدارة في هذا المجال بعد مصر التي سجلت 31 اكتشاف في النفط و 13 اكتشاف في الغاز وبذلك نسبة الاكتشافات الجزائرية 46.42 % و 31.74 % من حجم اكتشاف الغاز والنفط على التوالي داخل منظمة الأوبك

وتماشيا مع متطلبات السوق الدولية والمعايير الأوروبية الجديدة قامت سوناطراك بإعداد برنامج لتأهيل وحداتها التكريرية منذ 2005 بمبلغ 1,2 مليار دولار، كما خصصت مبلغا من الاستثمارات بلغ 68,2 مليار دولار خلال الفترة 2012-2016 منها % 82 لتجديد الاحتياطات وتكثيف الاستكشافات، و 8% لقطاع النقل عبر الأنابيب الذي بلغ في نهاية 2014: 1989 ميلا للنفط الخام و 5878 ميلا للغاز الطبيعي، كما تضاعفت عقود البحث والاستكشاف التي زادت من 30 إلى 79 مجال تنقيب بين2011 و2014 (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، 2015، الصفحات 125-127).

2.2.2 احتياطات المحروقات في الجزائر: تعد احتياطات المحروقات التي تمتلكها الدول من أهم المؤشرات التي تبين مدى أهمية ومكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وقد شهد تطور احتياطي البترول الخام في الجزائر العديد من التذبذبات ويرجع ذلك لمسايرته لنشاط الاكتشاف، ويتوزع احتياط النفط بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد حيث يحتوي حوض حاسي مسعود على أكثر من % 70 من إجمالي الاحتياطي، ومنه فالجزائر تمتلك أهم الاحتياطات في العالم إذ تزخر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق النفطية العالمية، وهو تبينه معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر نهاية سنة 2017

	حجم الاحتياطي	الحصة من دول الأوابك	الحصة من إجمالي الدول العربية	الحصة من الدول العربية في الأوابك	الحصة من إجمالي العالم
النفط الخام	12.2 مليار برميل	%1.73	%1.71	%1.75	%0.84
الغاز الطبيعي	4504 مليار متر مكعب	%8.50	%8.31	%8.97	%2.28

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)، 2018

وحسب تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فإن احتياطي البترول في الجزائر انتقل من 11.35 مليار برميل سنة 2004 ليصل ويستقر بداية من سنة 2006 في حجمه المقدر ب12.20 مليار برميل وذلك إلى غاية 2017، رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج ويعود هذا الاستقرار إلى تزايد وتيرة الاستغلال وتراجع عمليات الاكتشاف، وبالنسبة لاحتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي فقد تميزت بالثبات عند حجم 4504 مليار متر مكعب منذ سنة 2010، وهو يشير إلى الانخفاض في عملية الاستكشاف بالبحث عن أبار جديدة مما ترك الرصيد ثابت، وبناءا على هذه المعطيات، فالجزائر احتلت المرتبة السابعة عربيا من حيث الاحتياطي النفطي بنسبة 0.95% من إجمالي العالم سنة 2013، لينخفض ويستقر في 0.84% بداية من سنة 2014 إلى اليوم، وبذلك تعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث الاحتياطي النفطي بعد ليبيا ونيجيريا (بوريش 2015 صفحة 2)، أما من حيث احتياطي الغاز الطبيعي فقد احتلت المرتبة الرابعة عربيا بنسبة 2.28% من إجمالي العالم سنة 2017.

3.2.2 تطور إنتاج المحروقات في الجزائر: خلال مراحل مختلفة تطور إنتاج المحروقات في الجزائر بتطوير أساليب ووسائل الإنتاج المستخدمة من طرف شركة سوناطراك وشركائها، وسوف نوضح ذلك من خلال تتبع إنتاج كل من النفط والغاز الطبيعي.

- **تطور إنتاج النفط في الجزائر:** يعرف إنتاج النفط في الجزائر تطورا ملحوظا منذ بداية إنتاجه سنة 1956 إلى يومنا هذا فأما عن مراحله الأولى فقد كانت السبب زيادة أطماع المستعمر ألفرنسي في استنزاف ثروات مستعمرته الجزائر، ثم وبعد مرحلة التأميم جاءت الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية، والتي فتحت المجال للأجانب للاستثمار في هذا القطاع ويمكن توضيح مسار تطور إنتاج النفط في الجزائر في المنحنى البياني التالي:

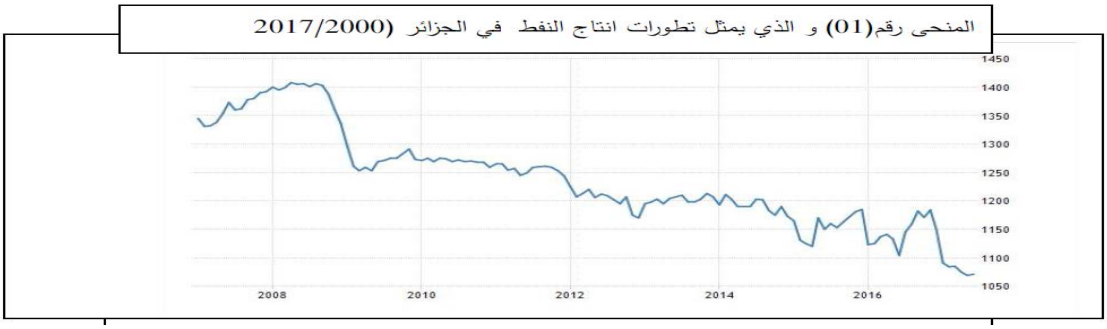

المصدر: سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2008، ص354.

من خلال المنحنى رقم (01) نلاحظ أن الإنتاج الجزائري من النفط عرف تطور بمعدلات متذبذبة، إذ شهد إنتاج النفط الخام بشكل عام انتعاش ملحوظ بفضل ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وكذا ارتفاع أسعاره، وفي نفس الوقت الاستكشافات الجديدة بفضل الاستثمارات المخصصة إذ انتقل حجم الإنتاج من 796 ألف برميل يوميا سنة 2000 إلى 1352 ألف برميل سنة 2005، ليبلغ 1426 ألف برميل يوميا سنة 2006 وهو ما ساعد في إمكانية تغطية الكثير من الحاجيات الاجتماعية التي شهدت اختلالا كبيرا خلال سنوات التسعينات، وتمويل مشاريع التنمية وتنفيذ السياسة الإنمائية الجديدة المعتمدة منذ بداية الألفية الثالثة، ونتيجة للاستنزاف الهائل لهذه الثروة غير المتجددة تغير مسار إنتاج النفط في الجزائر نحو الانخفاض المستمر، حيث تراوحت كميات الإنتاج خلال سنوات 2008 إلى غاية منتصف 2009 ما يقارب 1400 ألف برميل ليقارب 1020 ألف برميل سنة 2016 (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوبك)، 2018، الصفحات 27-28)، وذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على البترول بفعل الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة ركود اقتصادي بعد ذلك.

- **تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر:** بدأ إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 1976 باستغلال حقل حاسي الرمل، الذي كان إنتاجه في تراجع قوي بسبب الإهمال من حيث الإنفاق على التنمية وصيانة البنية التحتية في السنوات التي تلت2000 وعرف الحقل إفراطا في الاستغلال للتعويض عن التأخير في أعمال تطوير الحقول الجزائرية الأخرى مثل :قاسي الطويل، رود النوس، وحقول في الجنوب الغربي ولاسيما، تنهرت، توات تيميمون، ورقان الشمالية (بريكة و عمارة، 2015، صفحة 276).

وتعتبر الجزائر اليوم من أهم البلدان من حيث إنتاج الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المميع وذلك لامتلاكها أكبر وحدة للتمييع على المستوى العالمي، وقد سجل إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر طفرة نوعية خاصة مع بداية الألفية نتيجة زيادة الطلب العالمي وكذا الطلب المحلي خاصة للاستخدام المنزلي بعد تغطية نسبة كبيرة جدا من المناطق الحضرية وحتى الريفية بشبكة غاز المدينة، وكذا زيادة الطلب المحلي على هذه المادة الحيوية في حياة الإنسان، والجدول التالي يبين تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال ألفترة (2002-2015):

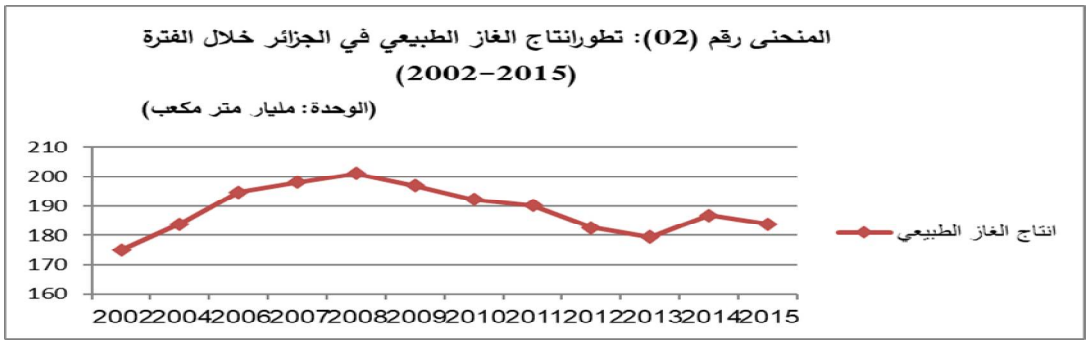

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2006، 2010، 2016.

من خلال المنحنى أعلاه نجد أن إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي عرف تذبذبا خلال هذه ألفترة، حيث ارتفع الإنتاج ليبلغ 201.18 مليار متر مكعب سنة 2008، وهذا راجع إلى انطلاق مشروع ميداغاز الذي زاد من طاقتها الإنتاجية ثم عاود الانخفاض بداية من سنة 2009ليصل أدنى مستوياته سنة 2013 ب 179.48 مليار م^3، وبعد ارتفاعه سنة 2014 يعود للانخفاض سنة 2015 إلى 183.82 مليار م^3، وحسب تقرير بنك الجزائر لعام 2014 يكمن مصدر هذا الركود في الانخفاض الجوهري لمؤشر إنتاج البترول والغاز بنسبة 3.7 %، وعموما تتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي حيث أنها تنتج ما يقارب 66 %من الغاز الذي تسوقه الجزائر، حيث تقدر طاقة التصدير ب 38 مليار م^3 بالنسبة للغاز الطبيعي ما يقارب 27 مليار م^3 في شكله المميع.

3. تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري: يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، وبذلك يحتل هذا القطاع أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري ويمثل المصدر ألفعال الذي يعتمد عليه في تمويل التنمية في شتى المجالات، ومنه تعتبر الأزمات البترولية التي شاهدتها اقتصاديات العالم من أكثر الأزمات التي أثرت على الاقتصاد الجزائري الريعي.

1.3 تطور أسعار النفط والأزمات البترولية: عرفت أسعار النفط في السوق العالمية تذبذبات واضحة مما انعكس ذلك على اقتصاديات العالم بدخولها في أزمات بترولية خلقت تحديات كبيرة،والجدول رقم يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016:

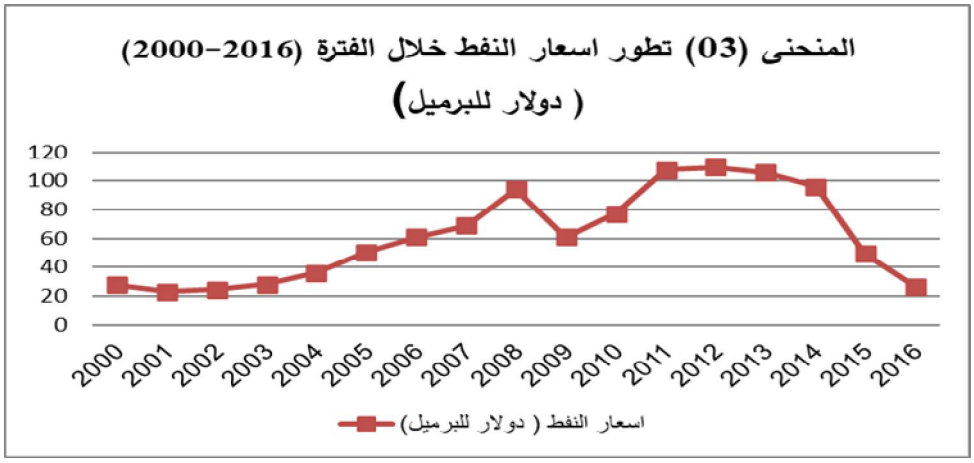

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس، 2008، 2012، 2016.

من خلال ملاحظة تطور أسعار النفط للفترة (2000-2006) يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل:

- **الفترة (2000-2009):** عرفت أسعار النفط تطور إيجابي ملحوظ منذ سنة 2000 بـ 27.6 دولار للبرميل بالرغم من الانخفاض الطفيف سنة 2001، ليتواصل الارتفاع في الأسعار إلى غاية سنة 2008 إذ قدر السعر ب 94.4 دولار للبرميل وذلك راجع لزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة لارتفاع معدلات النمو خاصة في الصين والهند مما دفع منظمة الأوبك إلى رفع الإمدادات من النفط لتصل إلى 84.3 مليون برميل سنة 2005، إضافة إلى الأوضاع السياسية التي تشهدها بعض الدول المنتجة للنفط (العراق، فنزويلا، نيجيريا) (معزيلي، 2016، صفحة 75)، لتنخفض بعد ذلك سنة 2009 حيث قدر السعر ب 61 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية؛
- **الفترة (2010 -2012):** تشهد أسعار النفط خلال هذه ألفترة ارتفاعا غير مسبوق، حيث بلغت الأسعار الحد الأقصى لها سنة 2012 بـ: 109.5 دولار للبرميل بالمقارنة مع77.4 دولار سنة 2010 أي زيادة قدرها 32 دولار، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بأساسيات النفط ومنها عوامل أخرى نذكر أهمها (عيساوي، 2016، صفحة 55):
  - تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في غالبية الدول الصناعية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة2008 ؛
  - النزاعات الجيوستراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا،...)
  - العلاقة غير مستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية يورو/دولار؛
  - الاستراتيجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة).
- **الفترة (2013-2016):** انخفضت أسعار النفط بشكل ملحوظا بداية من سنة 2014 لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2016 بـ 26.5 دولار للبرميل، ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى تراجع الطلب العالمي على النفط خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير تقليدية في إنتاج النفط مثل: إنتاج الغاز الصخري في الولايات الأمريكية المتحدة وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية (آل طعمة، 2016، الصفحات 4-7).

2.3 انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر: الأزمات البترولية التي شاهدتها اقتصاديات دول العالم عموما، والدول الريعية ومنها الجزائر بصفة خاصة أثرت بشكل كبير على العائدات النفطية لها، إذ شكلت العائدات النفطية للدول المنتجة الرئيسية للنفط المحرك الأساسي للنمو فيها، حيث استخدمت هذه الدول عائدات

النفط لبناء وتطوير البنية التحتية وتوفير فرص العمل والرخاء الاجتماعي لمواطنيها، ولذلك فقد أثرت تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء الخارجية أو الداخلية.

1.2.3 انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري: إن طبيعة التجارة الجزائرية المتميزة بانفتاحها الاقتصادي المرتفع على العالم الخارجي، واعتمادها في هيكل صادراتها على سلعة واحدة تتمثل في المحروقات بنسبة تفوق 95 %، وهو ما جعل الميزان التجاري الجزائري (الصادرات والواردات) يتأثر بشكل شديد بأي تقلبات تطرأ على أسعارها في الأسواق العالمية.

- **الصادرات النفطية الجزائرية:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث يعتمد بنسبة كبيرة على مداخيل البترول وبالتالي فأي أزمة نفطية عالمية سوف تأثر مباشرة على عائداتها وتنميتها، ويمكن توضيح تطور هيكل الصادرات الجزائرية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزأين، جزء متعلق بصادرات المحروقات النفطية وجزء متعلق بالصادرات خارج المحروقات في الشكل البياني رقم (02) التالي:

الشكل رقم(02): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016) الوحدة: مليار دولار.

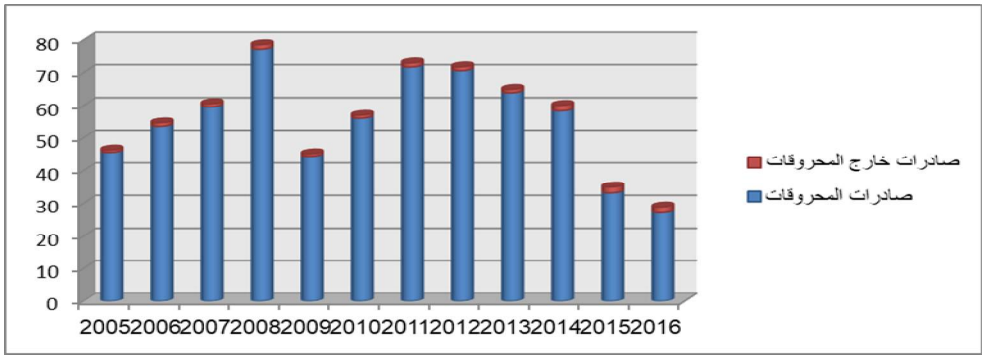

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2009، 2012، 2017.

من خلال الشكل البياني أعلاه يتبين لنا أن صادرات قطاع المحروقات تهيمن بشكل كبير وكلي على الصادرات الجزائرية، إذ تشكل في جميع السنوات أكثر من 90%، كما نلاحظ ارتفاع الصادرات النفطية من 53.59 مليار دولار سنة 2005 لتسجل أعلى مستوياتها 77.19 مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة 97.5 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط. ثم سجلت الصادرات النفطية انخفاض محسوس سنة 2009 والتي قدرت بـ 44.415 مليار دولار وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على أسعار النفط في السوق العالمية، وبعدها تعود للارتفاع مرة أخرى لتبلغ 56.121 مليار دولار سنة 2010، لتعود للانخفاض المستمر خلال ألفترة (2012-2016) لتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2016 بـ 27.103 مليار دولار وهذا راجع للازمة النفطية سنة 2014 أين سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها 26.5 مليار دولار.

ومن جهة أخرى، نلاحظ ارتفاع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر حيث انتقلت من 1.227 مليار دولار سنة 2009 لتصل إلى 1.78 مليار دولار سنة 2016، وهذا راجع لجهود الدولة في تشجيع الصادرات للمنتجات غير النفطية (برنامج الإنعاش، برنامج دعم النمو الاقتصادي)

- **الواردات الجزائرية وتقلبات أسعار النفط:** إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وإن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، ولذلك سنحاول توضيح هذا الأثر من خلال ما يلي :

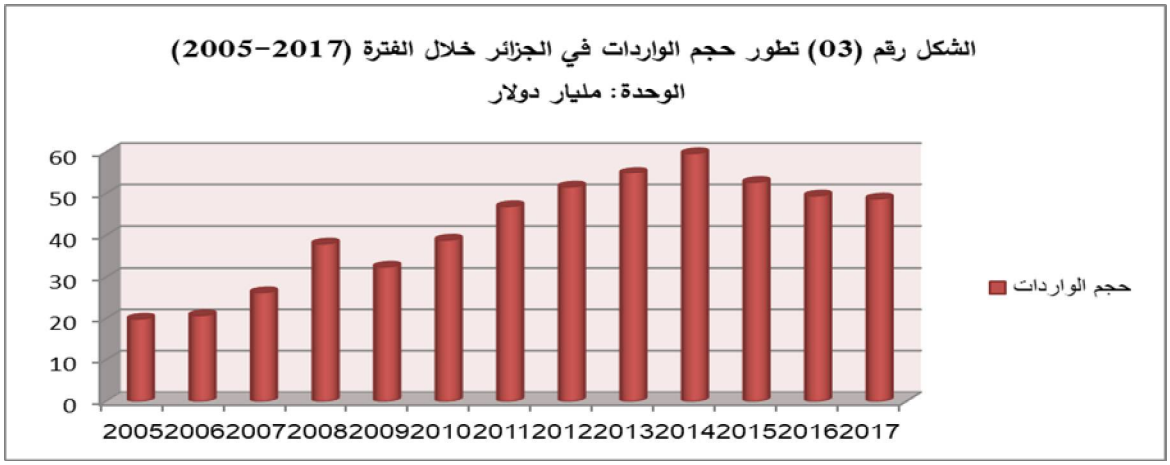

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2009، 2012، 2017

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حصيلة الواردات الجزائرية تميزت بالتقلبات خلال الفترة (2005-2017) حيث عرفت ارتفاعات مستمر لتبلغ أقصاها سنة 2014 ب 59.67 مليار دولار، ثم تتراجع لتسجل أدنى مستوياتها سنة 2017 ب 48.73 مليار دولار، وذلك راجع جزء منه لأسعار النفط التي تميزت بعدم الاستقرار، وجزء أخر راجع لسياسة التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية المتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو، والتي اعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات ومن يمكن القول أن تطور حجم الواردات عرف نفس المنحنى الذي عرفته تقلبات أسعار النفط خلال هذه الفترة.

- **الميزان التجاري وتقلبات أسعار النفط**: إن حركة الصادرات والواردات خلال السنوات الأخيرة بين ارتفاع وانخفاض بسبب تقلبات أسعار النفط أثرت على رصيد الميزان التجاري الجزائري، ويمكن توضيح خلال ألفترة (2013-2017) في التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (04): بنود الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2013-2017

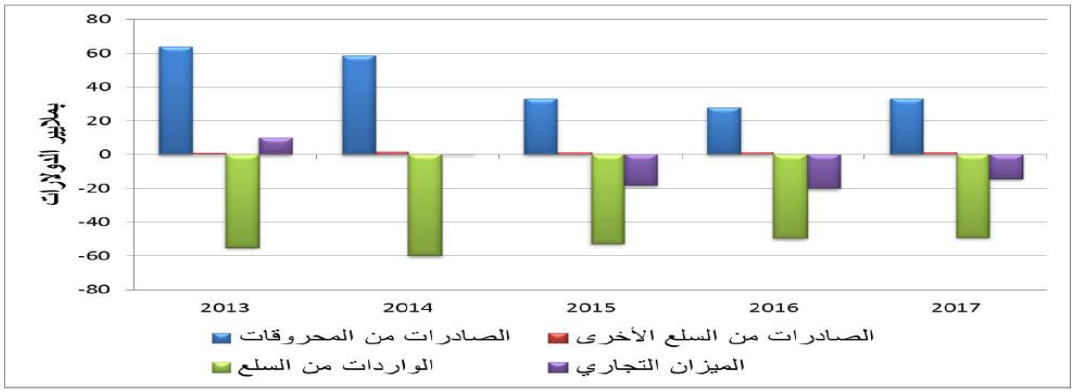

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص44

ومن خلال تقارير بنك الجزائر السابقة لسنة 2013 تبين أن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد سجل انخفاضا ملحوظ قدر بـ 9.61 مليار دولار و 6.70 مليار دولار على التوالي سنتي 2002،2001 مقارنة بسنة 2000 التي سجل فيه فائض قدره 12.30 مليار دولار وهذا راجع لأحداث 11 سبتمبر 2011 والتي أثرت سلبا على أسعار النفط، وبعدها سجل الميزان التجاري نتائج جي دة من خلال تحقيقه لفائض بمستويات غير مسبوقة لم يعرفها الاقتصاد الجزائري حيث بلغت 40.60 مليار دولار سنة 2008، لتنتقل بعدها أرصدة الميزان التجاري للتذبذب بين الانخفاض والارتفاع تماشيا مع تقلبات أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض الصادرات النفطية لتدخل مرحلة العجوزات المتتالية التي بلغت ذروتها سنة 2015 بعجز قدره 18.083 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية سنة 2014 لتنخفض إلى 14.17 مليار دولار سنة 2017، وقد إمتد هذا التأثير

السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجز قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014.

2.2.3 انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي: للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد التصدير، وباعتبار عوائد الصادرات الجزائرية كما تطرقنا لها سابقا ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ما يجعل الناتج المحلي الخام بدوره يتأثر بهذه التقلبات، ويمثل القطاع النفطي أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 50% وهو ما يجعله المصدر الوحيد تقريبا في الاقتصاد الجزائري والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

المنحنى رقم(04): نسبة مساهمة قطاع النفطي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2003-2015)

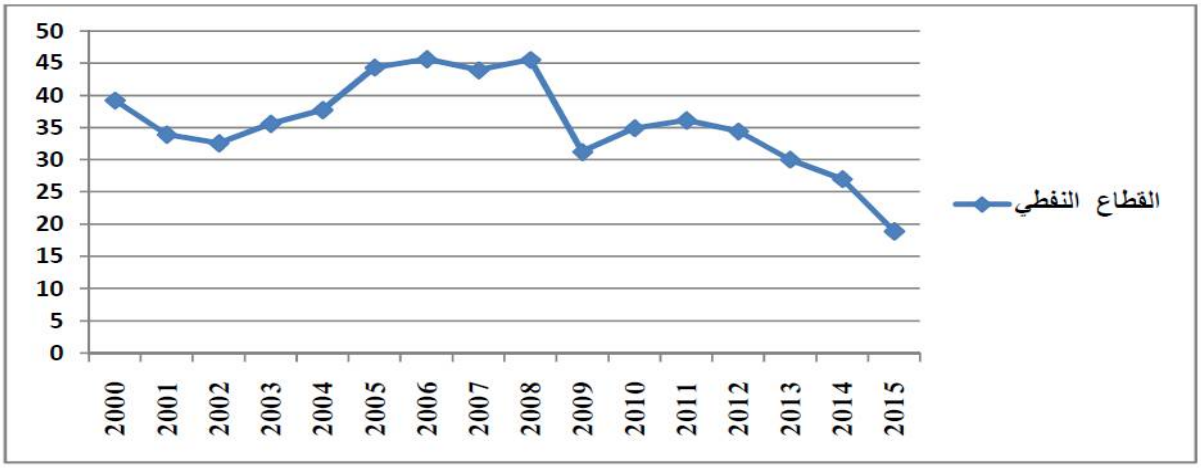

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص20

من خلال المنحنى رقم (04) يتبين لنا أن نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الخام تشهد تزايدا مطردا إلى غاية سنة 2008، حيث بلغت ذروتها في هذه السنة بـ 45.6 % وهي نسبة عالية تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، لتتراجع بعد ذلك نتيجة الأزمة المالية وإنهيار سعر الصرف وتدخل ضمن مرحلة متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض لتسجل سنة 2015 نسبة 18.9 % ثم تصل أدنى مستوى لها سنة 2016 بـ 17.4 %، وذلك بسبب الأزمة النفطية منتصف 2014 وتأثيرها على أسعار النفط، لترتفع بعدها سنة 2017 إلى 19.1% نظرا لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3.2.3 انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة: تبنى الموازنة العامة للدولة على أساس تحديد الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتعتمد الموازنة العامة للدولة الجزائرية على الإيرادات البترولية كمصدر تمويلي مهم، وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول كما رأينا سابقا، وتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والشكل الموالي يبين مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة:

الشكل رقم (05): مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الخاصة بميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة (2005-2017) الوحدة: مليار دج

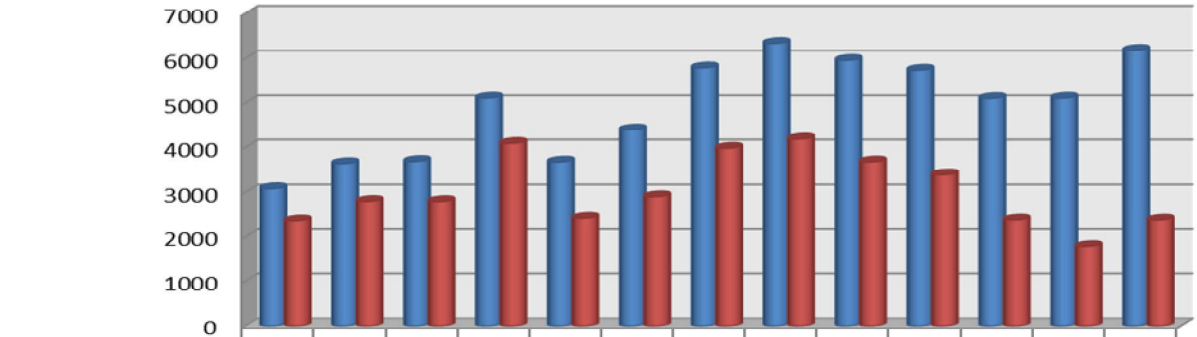

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الإيرادات	3083	3640	3688	5111	3676	4393	5790	6339	5958	5738	5103	5110	6182
عائدات الجباية البترولية	2353	2799	2797	4089	2413	2905	3980	4184	3678	3388	2374	1784	2372

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2009، 2012، 2017

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة عرفت منحى متزايد بداية من سنة 2005 لتبلغ أقصاها سنة 2008 بنسبة 80%، حيث انتقلت على التوالي من 2353 مليار دج إلى 4089 مليار دج من إجمالي الإيرادات، لتنخفض بعدها سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة العالمية على أسعار النفط، لتعود للتحسن خلال ألفترة (2010-2013) لتحسن أسعار النفط، ثم تنخفض بداية من سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية منصف 2014، لتعاود الارتفاع سنة 2017 لتبلغ 2372.5 مليار دج أي بنسبة 38.4% مقابل 34.9% سنة 2016 وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول بنسبة 20% .

ومن جهة أخرى، فمن العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، حيث تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها والجدول التالي يبين ذلك:

المنحنى رقم (05): مدى مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة الخاصة بميزانية الدولة خلال الفترة (2005-2015) الوحدة: (مليار دج)

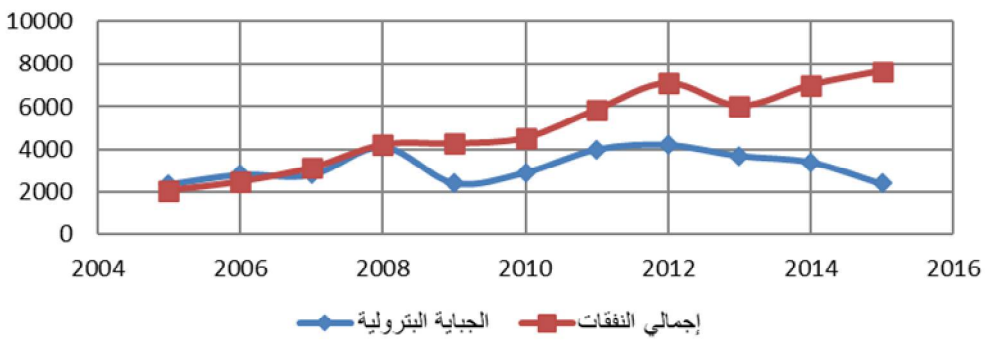

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2009، 2012، 2017

من خلال المنحنى رقم (05) نلاحظ أن النفقات العامة قد عرفت نموا مطردا طوال فترة الدراسة حيث انتقلت من 1178.1 مليار دينار جزائري سنة 2000 ليبلغ 7656.3 مليار دينار جزائري بالرغم انخفاضها سنة 2009 بسبب أثار الأزمة العالمية سنة 2008، إضافة إلى سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية منصف 2014، إلا أنها واصلت الارتفاع وذلك بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

ومما سبق يمكن القول أن الارتفاع المستمر في النفقات هو إتباع الجزائر لسياسات تنموية توسعية خلال هذه ألفترة تزامنا مع ألفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه ألفترة لذلك فإن أسعار البترول تؤثر على الجباية النفطية والتي بدورها تؤثر على نفقات التجهيز وبالتالي تؤثر على إجمالي النفقات.

4.2.3 انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التضخم والبطالة: تعتبر ظاهرتي البطالة والتضخم من أكبر المشاكل والتحديات التي تواجه اقتصاديات العالم، وخاصة منه الجزائر لما لهما من آثار وخيمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ويبين الشكل رقم(06) الموالي تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الألفية الثالثة:

الشكل رقم (06): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال ألفترة (2000-2016)

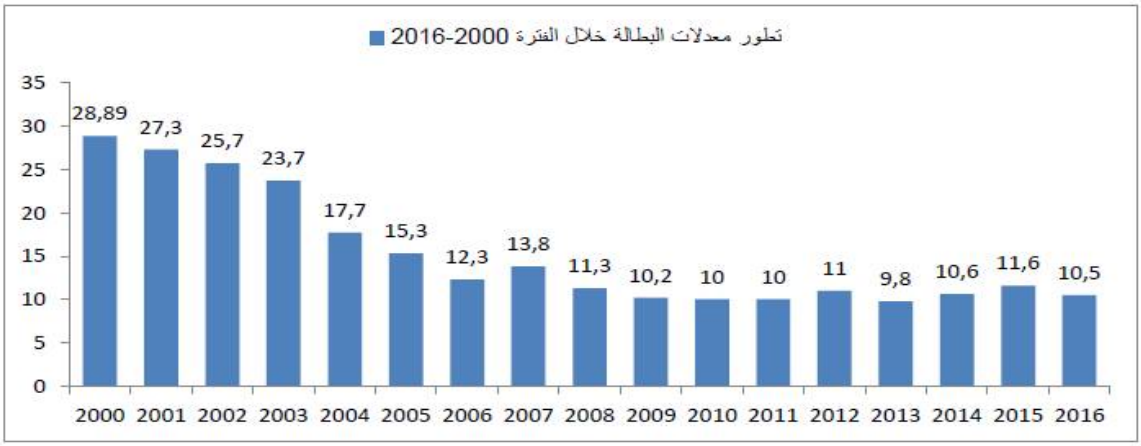

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء، من الموقع الالكتروني:www.ons.dz

تتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بتنوعها فهي متعددة الأشكال (هيكلية واحتكاكية ودورية...) وكذلك بارتفاع معدلاتها لكنه في اتجاه نحو الانخفاض، حيث نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه أن هناك تحسن ملحوظ في معدلات البطالة التي انخفضت من 28.89% سنة 2000 لتبلغ أعلى مستوياتها سنة 2013 حوالي 09.83 %، لتشهد بعدها ارتفاع طفيف لتبلغ 10.5 %سنة 2016، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أتاح للجزائر فرص كبيرة لتمويل استثماراتها المحلية من جهة، واستقطاب استثمارات أجنبية خاصة في هذا القطاع، بالإضافة إلى البرامج التي أقرتها الحكومة والتي ساهمت في ترقية مستوى التشغيل.

أما بالنسبة للتضخم فهو يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وقد عرفت معدلات عدة تطورات يمكن توضيحها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

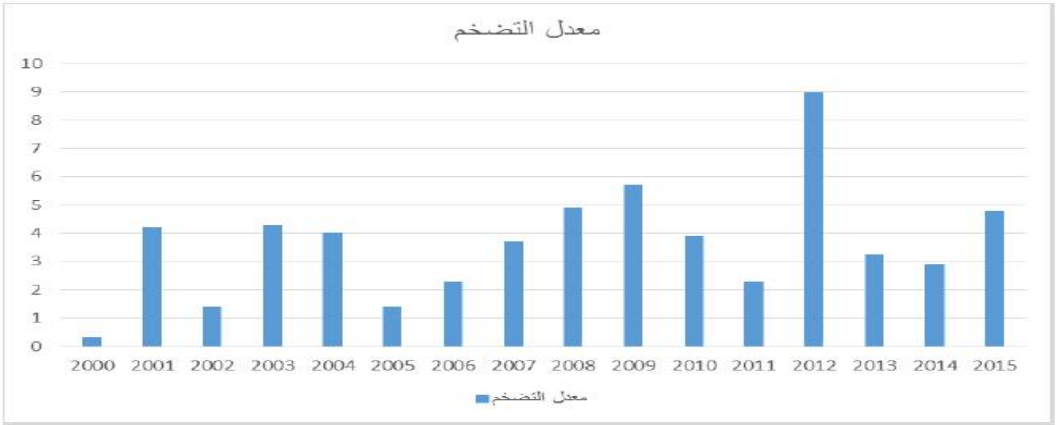

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2006، 2012، 2015.

من خلال الشكل البياني من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا خلال فترة الدراسة (2000-2015)، حيث كان معدل التضخم منخفض سنة 2000 إذ قدر بـ 0.3 % ليعرف بعدها تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وذلك راجع لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة سرعة تداول النقود وإن عملية ضخ كتلة نقدية إضافية في إطار تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور وزيادة مداخيل الأسر نتيجة تحسن أسعار البترول رفع معدلات التضخم لتبلغ أقصاها سنة 2012 إذ قدر بـ 8.98% وهو ما يفسره ارتفاع أسعار البترول إلى أرقام قياسية بلغت 109.5 دولار للبرميل بالإضافة إلى الشروع في تطبيق المخطط الخماسي (2010-2014)، لينخفض سنة 2014 إلى 2.92 % ثم ارتفع سنة 2015 ليصل إلى 4.7 .%

ويمكن إرجاع جانب كبير من التضخم في الجزائر إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية إعادة تصدير التضخم من قبل الدول الصناعية الكبرى وذلك من خلال رفع أسعار المنتجات التي تستوردها الجزائر تعويضا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والجانب الآخر يكمن في ألفرص الاستثمارية الكثيرة التي قامت بها الجزائر مع ارتفاع أسعار النفط خلال ألفترة (2006-2014)، حيث قامت بمشاريع ضخمة هذا ما أدى إلى ارتفاع الطلب الداخلي على مختلف السلع والخدمات الأجنبية بصورة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خلال فترة زمنية قصيرة.

4. خاتمة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز لارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، حيث شكلت العائدات النفطية المصدر الرئيسي للموارد المالية به، وترتبط باقي القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الإجمالي للبلد بشكل مباشر بقطاع المحروقات، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصل في السوق النفطية، فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض سوف يؤثر وبشكل كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر مثل: الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، الميزانية العامة.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تمتلك الجزائر احتياطات كبيرة من النفط والغاز تميزت عموما بالاستقرار خلال السنوات الأخيرة، حيث استقر مستوى احتياطي النفط عند حجم 12.2 مليار برميل وثبات مستوى الغاز الطبيعي عند حجم 4.5 تريليون متر مكعب وهو ما يثير التساؤل عن جدوى تلك الاكتشافات الجديدة ومشاريع البحث والتنقيب؛
- ✓ شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية، حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، اذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه ألفترة 95 % من المجموع الكلي للصادرات، وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانيتها مرحلة العجز؛
- ✓ يتأثر رصيد الميزان التجاري بحجم الصادرات النفطية، ومن جهة أخرى فالجزائر تتلقى مبيعاتها بالدولار الأمريكي في حين أن أغلب وارداتها تأتي من منطقة الأورو، وهذا ما يجعل الميزان التجاري الجزائري تحت سيطرة تقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف؛
- ✓ حصيلة قطاع المحروقات تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فان اثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، وهو ما ينعكس على عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص؛

التوصيات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن إدراج التوصية التالية:

- لقد باتت تداعيات الأزمات النفطية وآثارها من خلال تصاعد المخلفات السلبية لتقلبات أسعار النفط بحدة على التوازنات الاقتصادية في الجزائر، علاوة على حقيقة نهاية النفط باعتباره مورد ناضب واقعا تعيشه الدول النفطية ومنها الجزائر دافعا قويا للبحث عن بدائل لمواجهات حالة اللإستقرار المستمرة، التي خلفتها الأزمات النفطية في الأسعار والعوائد، وكذا الاستعداد لفترة ما بعد النفط وذلك من خلال القضاء على التبعية النفطية وتنويع الاقتصاد الوطني برفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات (الزراعة، الصناعة، السياحة) وتوجيه الاستثمار للمشاريع المنتجة التي تعمل على خلق الثروة وتحقيق التشغيل، فكل هذا يعد ضرورة حتمية ورهان يجب على الجزائر كسبه لمسايرة تيارات التطورات والتغيرات التي يشهدها عالم اليوم.

5. المراجع والهوامش:

1.1.rebah, A. (2006). "sonatrach une entreprise pas comme les autres". Algérie.

2.أحمد بوريش. (2015). " تداعيات وانعكاسات انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري" ،. "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية". سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3.السعيد بريكة، و نور الهدي عمارة. (2015). استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، العدد 4 جامعة الجزائر ، 276.

4.نصر الدين عيساوي. (2016). تلقبات اسعار المحروقات واثارها على الاقتصاديات الريعية -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 55.

5.حيدر حسين آل طعمة. (2016). هبوط اسعار النفط والتعايش مع الصدمة- دراسة في نمط الريعي النفطي. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصاديةوالادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد8، العدد 15. 4-7.

6.سفيان بوقطايفة، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، أثر انهيار اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال العدد السادس، جوان 2008.

7.صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، الفصل الخامس، 2016،2012،2008.

8.محمد لمين سني. (2019). تطور القدرات الطاقوية للجزائر، دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية. تاريخ الاسترداد اكتوبر 2019، من http//:Snimedamine.maKtoob blog.com.

9.مصطفى بودرامة. (2015). التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر. السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية (الصفحات 14-16). سطيف: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

10. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). (2006، 2010، 2016، 2018). التقرير الإحصائي السنوي.

11. نبيلة، نوري. (2012). "إستراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق. ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي"،. سطيف: مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

12. هناء معزيلي. (2016). انعكاسات اسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016). المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

13. تقارير بنك الجزائر، 2004، 2008،2009،2010، 2012،2017.

14. الديوان الوطني للإحصاء، من الموقع الالكتروني: www.ons.dz.